٤٥/٢٢ ـ مسألة كاليدونيا الجديدة

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة كاليدونيا الجديدة ،

وقد درست الفصل المتعلق بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[١١] ،

وإذ تعيد تأكيد أهمية إعمال حق الشعوب في تقرير المصير على نطاق عالمي ،

وإذ تشير إلى قراريها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ،

وإذ تلاحظ التدابير الإيجابية التي تواصل السلطات الفرنسية اتخاذها في كاليدونيا الجديدة بالتعاون مع جميع قطاعات السكان لتشجيع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الإقليم ، بغية تهيئة إطار لتقدم الإقليم سلمياً نحو تقرير المصير ،

وإذ تعترف بالصلات الوثيقة بين كاليدونيا الجديدة وشعوب جنوب المحيط الهادىء ، وبالإجراءات الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية لتيسير زيادة تطوير هذه الصلات ،

١ - توافق على الفرع المتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[١٥] ؛

٢ - تحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة حوارها ، بروح التآلف ، وذلك لصالح شعب كاليدونيا الجديدة بأكمله ؛

٣ - تدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة العمل على إيجاد إطار لتقدم الإقليم سلمياً نحو عملية تقرير مصير تكون فيها جميع الخيارات مفتوحة ، وتصون حقوق جميع سكان كاليدونيا الجديدة ؛

٤ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة وأن تقدم تقريراً عنها إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين .

الجلسة العامة ٤٤
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/45/23) ، الفصل التاسع ، الفرع باء ـ ٣ .

٤٥/٢٣ ـ مسألة أنغيلا

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة أنغيلا ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[١٦] ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بأنغيلا ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، قرار الجمعية العامة ٩٤/٤٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة[١٧] ،

وإذ تشير إلى نتائج الانتخابات العامة التي أُجريت في شباط/فبراير ١٩٨٩ وبيان رئيس الوزراء ، ومفاده أن حكومة أنغيلا لا تعتزم السير نحو الاستقلال خلال فترة ولايتها الحالية ،

وإذ تضع في اعتبارها السياسة المعلنة لحكومة المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، بأنها مازالت على استعداد للاستجابة على نحو مواتٍ لرغبة شعب الإقليم المعرب عنها صراحة فيما يتعلق بمسألة الاستقلال[١٨] ،

وإذ تلاحظ أن حكومة المملكة المتحدة وافقت على عدد من التغييرات الدستورية التي أوصى بها مجلس النواب في أنغيلا ، وأن التغييرات التي تم الاتفاق عليها قد أحيلت إلى المستشارين القانونيين في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث ، الذين صدرت إليهم التعليمات بالشروع في العمل بشأن التعديلات ، وأن وفداً حكومياً إقليمياً قام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بزيارة إلى لندن لمناقشة تعديلات الدستور ،

وإذ تلاحظ أن الدولة القائمة بالإدارة لم تغير موقفها فيما يتعلق بتقييد أي من المسؤوليات الخاصة التي يضطلع بها الحاكم أو جميع هذه المسؤوليات أو بإسنادها جزئياً أو كلياً إلى وزارة حكومة الإقليم دون تحديد إطار زمني للاستقلال ،

وإذ تدرك الظروف الخاصة للإقليم من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على

(١٦) المرجع نفسه ، الفصول الرابع والخامس والتاسع .

(١٧) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والأربعون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٢ ، والتصويب .

(١٨) A/AC.109/944 و Corr.1 ، الفقرة ١٧ .